

حسن العاقبة اذا اخل احداهما بشئ من افعال
اللعان الواجبة لم يبع ولو حكم به حاكم يستند
عشر فقرة للعان فيح ويحكم طلاقا كما
العق وفصله سبق عليه حتى روي من اعق
مؤنا اعق الله بكل عضو منه عضوا له من النار
ويخص الرق باهل الحرب دون اليهود والنصارى
والجوس القبايل بشرائط الذمة ولو اخلوا رخصوا
قسم اهل الحرب وكل من اقر على نفسه الرق محرم
حرية حكم برفقه وكذا المنقط في دار الحرب ولو
اشترى انسان من حرى ولد او زوجته او احد
ذوي ارحامه كان جايزا وميلكه اذ هم في الذمة
ويستوى سوا المؤمنين والضلال في السباحة والرق
وارالة الرق تكون باسباب اربعة المباشرة والسنة
والمالك والحوارض اما المباشرة فالعق والكافة
والتدبير اما العق فعبارة الصريح الخبر وفي
الامتناع تردد ولا يصح بما عدل الخبر محرم كان
او كناية ولو فصد به العق كقوله فكنت قبيلك
او انت سائبة ولو قال لامته باحن وفضلت
ففي حجرها تردد والاشبه عدم الخبر بلحظ

الخ
باب العق
وليس
قد

الاشبه

الاشبه ولو كان اسمها حرة فقال حرة فان قصد
الاجارة تعق وان قصد الانشاء ولو جهل
سنة الاثران ولم يمكن الاستعلام حكم بالحرية بعد
البيع بالفسد وفيه تردد من شأن التوقف
العمل حقيقة اللفظ والتسليم بالاحتمال ولا بد
من التلطف بالصح ولا يكفي الاشارة مع القدر
على النطق ولا الكناية ولا بد من تحريك عن شرط فلو
علقه على شرط يترقب او صفة لم يبع وكذا لو قال لي
حرى او حرك او حركت او راسك اما لو قال لك
او جعلك فالاشبه وقوع العق انه هو المعنى بقوله
انت وهل يشترط تعيين المعنى الظاهر لفلو قال
اعلى عبدى حرى ويرجع الى تعيينه فلو عين ثم عدل
لم يفسد ولو مات قبل التعيين قيل بعين الوارث
وقيل بزوج وهو اشبه لعدم اطلاع الوارث على
فصل اما لو اعق معينا ثم اشبه ارجح حتى يذكر فان ذكر
هنا على عمل بقوله ولو عدل بعد ذلك لم يعتد فان لم يذكر كرم
الاشبه بفرع مادام الاحتمال المذكور فان مات
وادم الوارث العارضة اليه وان جهل بترتيب
عبد المحقق الاشكال والياس من زواله ولو

بالصريح

